رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس مجلس إدارة «فرنسِبنك» عدنان القصار:

ذهابي إلى الصين أهم محطة في حياتي العملية

نادرا أن يلعب رجل أعمال الدور الذي لعبه عدنان القصّار، الذي يعتبر «مكتشف الصين» وجسرها إلى العالم العربي، فبنى مع الاقتصاد الناشئ آنذاك علاقات قوية عمرها الآن أكثر من 50 عاما، فكرمته الحكومة الصينية، فيما كان هو يواصل إنجازاته في القطاع الخاص اللبناني، وصولا إلى القطاع العام الذي أصبح القصار من رجالاته أيضا بدخوله الحكومة مرتين. والقصار هو رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمصرف «فرنسِبنك» ونائب رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لمدة 30 عاما، ثم رئيسا له منذ عام 2006.

بيروت: ثائر عباس

منذ البداية، توقع كثيرون أن هذا الشاب الطموح الذي بدأ حياته المهنية وهو في ال-19 من عمره سيكون له شأن كبير في الحياة الاقتصادية والعامة في لبنان، وفي الشأن السياسي. ذلك أنه الذي كان على صلات قوية بكل القوى السياسية وكبار الذين تعاقبوا على الحكم كان حريصا على الاحتفاظ بمساحة من العمل السياسي المباشر، ونجح بامتياز في أن ينأى بغرفة تجارة وصناعة بيروت، التي أصبحت لاحقا وبقيادة القصّار، منبرا لمجتمع الأعمال اللبناني المسمى ب-«الهيئات الاقتصادية»، عن السياسية وعن خلافات زعمائها خلال الحرب وبعدها.

منهجية عمل القصّار وسلوكه هذا ساهما في تكوين شخصية الرجل بما يشبه الفرادة والاستقلالية. مكّنه ذلك، وهو البعيد عن الرواسب الطائفية والتزمت الديني، من بناء علاقات طيبة ومشبعة بالاحترام مع أوساط واسعة من النسيج اللبناني في مختلف المواقع، ومن دون التخلي عما اعتبره مبادئ أساسية في حياته، وهي وحدة لبنان وسلطة المؤسسات وعلاقات متينة مع أشقائه العرب وانفتاح بلا حدود على الخارج، تحت سقف الحرية والديمقراطية والنظام الاقتصادي الحر والمبادرة الفردية.

وقد لمع نجمه عربيا ودوليا، عربيا على صعيد تسلمه رئاسة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ودوليا في تسلمه رئاسة غرفة التجارة الدولية، التي تسلمها في ظروف العولمة واندماج الاقتصاد العالمي. وكانت علامة فارقة في إنجازاته حين وقّع مع الأمين العام للأمم المتحدة الميثاق الدولي للبيئة وسوق العمل ومساعدة الدول الأقل نموا للانخراط في الاقتصاد الدولي، الأمر الذي أسهم في حثّ الشركات الدولية على زيادة مسؤولياتها الاجتماعية.

■ **أخبرنا عن طفولتك وعائلتك؟**

- ولدت في عام 1930 من عائلة بيروتية تنتمي إلى الطبقة الوسطى. والدي المرحوم وفيق القصّار، الذي كان قاضيا ثم رئيسا لمجلس الشورى. وفي عام 1951، تم تعيين والدي سفيرا للبنان لدى باكستان ثم سفيرا لدى تركيا، إلى أن استقال من السلك الدبلوماسي وعاد إلى لبنان ليتم تكليفه بتأسيس كلية الحقوق وكان أول عميد لها وظل في مركزه هذا حتى سن التقاعد.

ولم تكن عائلة القصّار تمت للتجارة بصلة، بل كانت وجهة أبنائها نحو الوظيفة العامة (عمي حسن القصّار كان محافظا لمنطقة البقاع)، والعائلة كانت متصلة بالتراث الإسلامي البيروتي بدليل «وقف القصّار» في منطقة المعرض في الوسط التجاري، الذي يعود إلى الجدّ الأعلى الشيخ علي القصّار. وفي عام 1935، شيّد والدي وفيق القصّار «جامع القصّار» في منطقة عائشة بكار، الذي لا يزال عامرا حتى يومنا هذا.

عشتِ وشقيقي عادل في عائلة متوسطة الحال على رأسها قاض عرف عنه نزاهته ودقته، وحرصه على أن يحظى الأبناء بتعليم عال. وعلى خطى والدنا المرحوم، دخلنا إلى الجامعة اليسوعية ونلنا إجازة في الحقوق. وكنت متفوقا في دراستي ونلت شهادة البكالوريا - القسم الثاني في الـ17 من عمري، وحصلت بسبب تفوقي على إعفاءات وامتيازات.

■ **لم تكونوا عائلة تجار... بل عائلة موظفين، فكيف انتقلت إلى عالم التجارة؟**

- كانت التجارة تشغل حيزا من تفكيري منذ كنت على مقاعد الجامعة، وأمام الإلحاح والطموح وتشجيع من الوالدة، كان لي ما أردته بعد أن قطعت وعدا لوالدي بإتمام الدراسة. وبدأت العمل في مكتب صغير في مبنى القصار مقابل الجامع العمري، وكان ذلك في ◄

عام 1949، أي عندما كان عمري 19 عاما، وعرفت دائما في تلك الفترة كيف أوفق بين دراستي في الجامعة وعملي الجديد. فأتابع دروسي حتى الساعة 11 قبل الظهر ثم ألتحق بمكتبي، لألاحق حركة العرض والطلب التجاري وأعقد الصفقات الصغيرة ذات العمولة المحدودة في معظم الأحيان. وفي تلك الفترة، كنت أتطلع إلى السوق السورية، وعملت بتجارة القطن والخردة وبعض مواد البناء وبعض المواد الغذائية.

بدأت في مزاولة أعمالي التجارية في الوقت الذي كنت أتابع فيه دراستي الجامعية. وانطلاقتي الأولى في هذا المجال كان عملي في مجال الوساطة بين الشركات اللبنانية والأوروبية في أوائل الخمسينات. قادني طموحي أيضا للتوجه نحو سورية للحصول على طلبات التجار لديها من أوروبا، وكنت بدوري أقوم بالاتصال بالشركات الأوروبية التي كانت تعرض علي توزيع منتجاتها لدى الشركات اللبنانية، وكنت أنال عمولة محدودة على كل عملية من هذه المبادلات التجارية، وأتابع عملي بشغف مما مكّنني من تحقيق نجاحات كانت مشجّعة لي للمضي في طريق العمل التجاري.

■ **ماذا عن اكتشافك السوق الصينية؟**

- المراحل المهمة في حياتي العملية، كانت بدايتها أثناء زيارة عمل قمت بها إلى كراتشي عام 1954، وأثناء وجودي حينئذ في باكستان تسنى لي مقابلة وفد تجاري من الصين، رفيع المستوى أبديت سعادتي بالتعرّف إليهم، لاهتمام الصينيين يومذاك بالانفتاح على لبنان والعالم العربي، خصوصا وأنه لم يكن لديهم اتصالات مع أحد. وعند مقابلتي أعضاء الوفد التجاري الصيني، تلقيت دعوة للذهاب إلى هونغ كونغ حالا، علما بأنه لم يكن للصين آنذاك أي علاقات دبلوماسية إلا مع مصر وسورية، ويهمها الانفتاح على لبنان. وقد ساعدني على العمل معهم انتهاج لبنان خطة الانفتاح الكامل، وذهبت إلى هونغ كونغ وقابلت عددا من ممثلي الشركات، وهذه الخطوة فتحت لي آفاقا جديدة ومكّنتني من إقامة علاقات تجارية مع عدد من المؤسسات الصينية، ولا سيما المؤسسات الموجودة في بكين، فأجريت صفقات تجارية مهمة ومجزية.

لقد كان ذهابي إلى الصين أهم محطة في حياتي العملية ونقطة تحوّل نقلتني فورا إلى عالم تجاري دولي، وقد استمرت العلاقة والصداقة التي بنيتها على أرفع المستويات لغاية الآن، الأمر الذي أدى إلى تعاون وثيق بيني وبين الصينيين. مع الإشارة إلى أنني كنت أول عربي زار الصين وتعامل معها، وكان عمري آنذاك فقط 24 عاما. والمعروف عني اليوم أنني صديق لشعب الصين، فقد كرّموني بهذه الصفة في الاحتفال الذي أقيم بالمناسبة في بكين في عام 2007 بمناسبة مرور خمسين عاما على علاقات الصداقة والتجارة التي تربطني بالصين. وقد حضر حفل التكريم عدد من رؤساء وممثلي غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، كما شارك عدد من السادة السفراء العرب. وحضر من الجانب الصيني ممثلون رفيعو المستوى من وزارة التجارة والصناعة والاستثمار وعدد من قادة القطاعين العام والخاص وكذلك أعضاء الجانب الصيني في الغرفة المشتركة.

■ **ماذا عن مسيرتك في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة اللبنانية؟**

- إحدى العلامات الفارقة الأساسية في حياتي العملية، كانت إنجازاتي ودوري الكبير على صعيد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان. لقد كانت انطلاقتي الأولى على هذا الصعيد دخولي عضوا في مجلس إدارة جمعية تجار بيروت خلال سنة 1958، حيث برهنت عن قدرات كبيرة في إعلاء شأن الجمعية، فانتخبني مجلس الإدارة أمينا عاما للجمعية. وخضت انتخابات غرفة التجارة والصناعة في بيروت في عام 1971 من خلال

تأليفي لائحة سميت آنذاك «لائحة الإنماء الاقتصادي»، وحققت نجاحا كبيرا وفزت باللائحة وبمنصب رئاسة مجلس إدارة الغرفة وبقيت في مركزي هذا حتى منتصف عام 2005.

وخلال فترة رئاستي في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، عملت على جعل دور الغرفة دورا قياديا متصلا مباشرة بالدعم الأساسي لاقتصاد لبنان الحر وإرساء قواعده على أسس سليمة، وطورت مفاهيم المبادرة الفردية على أصول ناجحة وناضجة ومرنة، وفي أحلك أوقات لبنان ومواجهة اقتصاده لأخطر التحديات. وحافظت على تسيير الغرفة بحكمة واستقلال واختصاص تقني حذر ولبق، وانفتاح على الشورى، فحافظت على وحدة الغرفة ووحدة شمل أعضائها وتعاونهم الوثيق، الأمر الذي كان له مردوده الكبير على وحدة الاقتصاد اللبناني، وحتى أصبحت الغرفة تعرف بـ«بيت الاقتصاد اللبناني».

ولقد بقيت في لبنان طيلة مدة الأحداث على رأس القطاع الخاص، حرصا مني على مواصلة إنتاجيته واستثماراته، ولم أغب عن لبنان إلا لتأكيد وجوده الدائم على الساحة الدولية ولإبقائه على اطلاع تام بالتطورات الاقتصادية العالمية ومفاعيلها على الاقتصاد اللبناني. فكان لعملي هذا مردود كبير، إذ بقي لبنان حاضرا في جميع الاجتماعات واللقاءات والندوات والمؤتمرات، وكذلك بقيت المنتجات اللبنانية موجودة في المعارض الدولية كافة. وحرصي على وحدة الصف الاقتصادي اللبناني واقتصاد لبنان، دفعني إلى بذل كل الجهود والمساعي لتنسيق مواقف غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وتوّجت محاولاتي هذه بإنشاء الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، الذي توليت شخصيا في حينه منصب رئيس مجلس إدارته.

ونجحت في وضع الاتحاد في صلب اقتصاد لبنان، بحيث جنّدت كل إمكاناتي وخبراتي من أجل تطوير العمل الاقتصادي اللبناني، وتنسيق تحركاته وتطلعاته ليكون الاتحاد الحجر الأساس في عملية بناء اقتصاد لبنان على أسس عصرية، بحيث تتماشى والنظام الاقتصادي اللبناني الحر، وأيضا تطورات العالم بكل آفاقها.

جوائز وتقديرات عالمية

حاز عدنان القصار، بفضل دوره الاقتصادي المتميز على الصعد اللبنانية والعربية والدولية، على عدة أوسمة لبنانية ودولية، أهمها وسام الأرز الوطني اللبناني من رتبة كومندور، ووسام جوقة الشرف الفرنسي من رتبة ضابط، ووسام الاستحقاق الوطني الفرنسي من رتبة ضابط، ووسام الاستحقاق الإيطالي من رتبة كومندور، ووسام اتحاد البرلمانيين الناطقين بالفرنسية (La Pléiade) من رتبة كومندور، ووسام الاستحقاق المجري من رتبة كومندور، ووسام الاستحقاق البرازيلي (Ordre de Rio Branco) من رتبة كومندور.

■ ماذا عن مسيرتك في اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة الدولية؟

- إن ما ميزني بصفة رئيسية هو حجم الثقة والمصداقية الكبيرتين اللتين تمتعت بهما في الوسط الاقتصادي، لبنانيا وأيضا عربيا، ثم هناك سعة وتنوع علاقاتي التي تمتد وتنتشر عبر بقاع العالم. وقد تبوأت منصب نائب رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لأكثر من ثلاثين عاما، وأن أكون رئيسا للاتحاد خلال الفترة 1999 - 2001، وأن أنتخب رئيسا للاتحاد منذ عام 2006 ولمدة عامين، وتم التجديد عام 2008، وأخيرا تم تجديد انتخابي اعتبارا من 17 مارس (آذار) 2010.

وقد لعبت دورا نشطا وقياديا في مجال دفع خطى العمل الاقتصادي العربي المشترك وبلورة الأفكار والطروحات العملية، التي تدعم التكتل والتكامل الاقتصادي العربي لا سيما مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وحرصت على أن يكون الاتحاد في أساس عملية دعم التعاون الاقتصادي بكل جوانبه بين الدول العربية، كما حرصت على وحدة الصف في الاتحاد وتنسيق المواقف وتوسيع إطار التعاون المثمر والفعال مع المنظمات التي تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولا سيما مع جامعة الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قمنا ومن موقعنا كرئيس للاتحاد العام للغرف العربية، برفع مذكرة برؤية القطاع الخاص إلى قمة الكويت الاقتصادية، التي حددنا بموجبها الآليات الداعمة الواجب توفيرها لتشجيع الاستثمار على أساس السوق العربية الشاملة في المجالات التنموية المتنوعة لتعزيز الاندماج الاقتصادي وخلق فرص العمل المتنامية والمستدامة. وقد لقيت مذكرة الاتحاد ترحيبا كبيرا ووجد مضمونها بشكل كبير طريقه إلى نتائج وقرارات هذه القمة، وصدر قرار يبارك جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ويدعوه إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.

وإن إيماني وتعلقي الكبير بالعمل الاقتصادي العربي المشترك دفعني إلى تكثيف مساعي قبل عدة سنوات من أجل الحصول على قطعة أرض من الحكومة اللبنانية لبناء مقر حديث وعصري لاتحاد الغرف العربية في بيروت ليكون بيتا للاقتصاد العربي، وقد تبرعت بكل مصاريف تشييد هذا المقر، الذي ناهزت تكلفته 13 مليار دولار أميركي، وتقديرا لي من قيادات الاتحاد، فقد تم إطلاق اسم «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي» عليه.

كما أهلتني علاقاتي العربية والدولية المتميزة والدور الكبير التاريخي الذي لعبته في إطار غرفة التجارة الدولية، أن أفوز بمنصب رئاسة هذه الغرفة في عام 1999، ولمدة عامين ولأول مرة في تاريخ الغرفة من قبل رجل أعمال عربي. وقد أثبت قدرات وإمكانات متفوقة في قيادة الغرفة، فوسعت من أنشطتها الدولية، وزدت دورها وحضورها في الاقتصاد العالمي، وعززت مساهمة القطاع الخاص العالمي في الاقتصاد الدولي. وقد قدت وفودا رسمية رفيعة المستوى لغرفة التجارة الدولية إلى عدد من الدول النامية والأقل نموا، عارضا خبرات وإمكانات الغرفة في تطوير عمل القطاع الخاص ومساندة جهود الإصلاح والتحرر التجاري والاقتصادي. وكان لي دور كبير في زيادة انتشار الغرفة الدولية في عدد غير قليل من دول العالم، وفي المنطقة العربية أيضا، حيث عملت على تأسيس عدة لجان وطنية لهذه الغرفة في عدد من الدول العربية. وقد نجحت في مقابلة الكثير من كبار المسؤولين ورجال الاقتصاد الدوليين، وعلى رأسهم رؤساء دول ورؤساء وزراء (مثل روسيا والمكسيك والأرجنتين وكوبا وألمانيا وغيرها). وتحركت بشكل نشط في ميدان توسيع نطاق وإطار التعاون مع مجموعة الدول الثماني (G - 8)، والأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فعززت بذلك من دور الغرفة الدولية في الاقتصاد العالمي كممثل حقيقي لمجتمع الأعمال الدولي.

■ ماذا عن تجربتك في العمل الحكومي؟

في عام 2005، عينت وزيرا للاقتصاد والتجارة في لبنان في حكومة لم تعمر طويلا، إلا أن هذه الفترة القصيرة من عمر الحكومة كانت كافية لأن أضع خلالها الخطوط العريضة لاستراتيجية عمل هذه الوزارة، منطلقا من قواعد أساسية وأولويات تقوم على دعم الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص، وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وقد باشرت، وفور تسلمي مهامي الرسمية في الوزارة، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار، سواء أكانت فترة الوزارة ستطول أم ستقصر، بوضع تصور متكامل لعمل الوزارة، والذي وضعته موضع التنفيذ الفوري. وقد حققت خلال تولي مسؤوليات وزير الاقتصاد والتجارة، ورغم قصر عمر الحكومة التي استمرت لبضعة أشهر، من تحقيق مجموعة أساسية من الإنجازات التي أسهمت في تعزيز نشاط الوزارة وتطوير علاقاتها بمجتمع الأعمال اللبناني.

وها أنا مجددا اليوم وزير دولة في حكومة الاتفاق الوطني، وبعلاقة خاصة ومتميزة مع فخامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، وأنا أعمل على تقديم المقترحات المناسبة لفخامة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في القضايا التي يكلفونني بها والتي تتعلق بملفات اقتصادية استراتيجية وحيوية للاقتصاد الوطني وعملية نموه وتنميته وبدعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وعملية نموه وتنميته وإشراكه بفعالية في صنع القرارات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، إيمانا منا بأهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحريك استدامة عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

■ ماذا عن نشاطاتك «غير العامة»، أي عملك المصرفي والأعمال الخاصة الأخرى؟

إلى جانب نشاطاتي هذه في الحقل العام، فإن لي أيضا نشاطات متعددة في الحقل الخاص مشتركة مع شقيقي عادل القصار. فأنا رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمصرف «فرنسبنك»، وقد عملت مع أخي عادل القصار نائب الرئيس والمدير العام على تطوير ونمو المصرف في لبنان، وإيجاد وتطوير فعلي له ودولي في باريس، ووجود إقليمي في سورية والجزائر والسودان وليبيا وبيلاروسيا، بحيث أصبح المصرف اليوم من كبرى المؤسسات المصرفية والمالية اللبنانية والعربية.

ولقد نفذ فرنسبنك على امتداد السنوات الأخيرة وبكل نجاح، استراتيجية التحول إلى مصرف شامل (Universal Bank)، حيث يقدم اليوم إلى الزبائن المحليين الإقليميين والدوليين، من أفراد وشركات ومؤسسات، مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية العصرية والمتطورة والشاملة في المجالات التجارية والاستثمارية ومجالات التأمين المصرفي والتأجير التمويلي وغيرها. وتضم قاعدة مساهمي «فرنسبنك» مجموعة من كبار المستثمرين الأفراد وأيضا مؤسسات مصرفية ومالية عربية ودولية بارزة، منها مصرف «كريدي أغريكول» الفرنسي (Crédit Agricole - France)، و«الشركة الألمانية للاستثمار والتنمية» (DEG)، و«المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية» في الكويت.

ويتمتع «فرنسبنك» بشبكة قوية ومتميزة من العلاقات مع كبرى المؤسسات والمنظمات المالية الدولية والإقليمية، لا سيما «مؤسسة التمويل الدولية» (IFC)، و«برنامج تمويل التجارة العربية»، ومنظمة (English Community Investment Partners ECIP)، و«الشركة الفرنسية للترويج والتعاون الاقتصادي» (بروباركو)، والبنك الإسلامي للتنمية. ◄

ويمتلك «فرنسِبنك» مجموعة من الشركات الشقيقة والتابعة والمتفرعة، وأبرزها:
- «فرنسِبنك» للأعمال (ش م ل) الناشط في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية.
- شركة «الليزنغ» اللبنانية (ش م ل)، الناشطة في مجال التمويل التأجيري.
- شركة «Bancassurance SAL»، الناشطة في مجال التأمين المصرفي.

وفي الإطار المصرفي أيضا، شغلت أيضا منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمصرف «فرنسِبنك - فرنسا» الذي تأسس بتعاون مشترك بين «فرنسبنك» و«كريدي أغريكول»، ليكون بذلك «فرنسِبنك - فرنسا» امتدادا لعمل «فرنسِبنك» في البيئة الفرنسية.

وضمن نشاطاتي في الحقل الخاص، التجاري والاقتصادي، فإنني كذلك مؤسس وشريك في مؤسسات عدنان وعادل القصار (ع. ع. القصار) التي تتخذ من بيروت مقرا رئيسيا لها وتنتشر بفروعها في فرنسا وهونغ كونغ وهنغاريا.

إن علاقتي بالأعمال التي أمتلكها هي علاقة لصيقة على الصعيدين المهني والإنساني، فأنا أحافظ على مسافة قريبة جدا من العاملين معي، وأحرص على خلق أجواء عمل محفزة على الإنتاج، في إطار العائلة الواحدة.

■ **ماذا عن هواياتك؟**

- من ضمن هواياتي الأساسية حبي للفنون الجميلة. وفي هذا الإطار، فإنني من محبي جمع الأعمال الفنية المتميزة سواء كانت رسما أو نحتا أو أشياء تاريخية جميلة. وأشارك حبي للفنون الجميلة مع متذوقي هذه الفنون، إذ أنشأت متحف القصار في الطريق الجديدة، الذي يضم عددا لا بأس به من الأعمال المتميزة التي جمعتها على امتداد أكثر من أربعة عقود من الزمن ■